

Distr.: General
26 March 2019
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وطلب إلى أن أقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذها، وأن أركز على التقدم المحرز في الماضي قدماً نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (S/2015/364 و S/2015/364/Add.1) وعلى الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لدعم هذا الاتفاق. ويتضمن هذا التقرير معلومات محدّثة عن التطورات الرئيسية في مالي منذ تقرير المرحلي السابق (S/2018/1174) وتقرير المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٩ (S/2019/207) بشأن تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٤ من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - كما أشرت في تقرير السابق (S/2019/207)، فإن حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة قد أظهرت، في الأشهر الأخيرة، التزاماً متجدداً بتنفيذ الاتفاق الموقع في عام ٢٠١٥. وقد جسّد استئناف عملية مراجعة الدستور أهم تطور خلال الفترة قيد الاستعراض في ظل انتقادات وجهتها المعارضة السياسية للحكومة ورفض من جانب زعماء دينيين بارزين لها.

ألف - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٣ - عقدت لجنة متابعة الاتفاق ثلاثة دورات خلال الفترة قيد الاستعراض. وأقرت اللجنة، في دورتها الثلاثين، المعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق بتفعيل السلطات المؤقتة وتنفيذ العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الإدماج. وأفادت الحكومة بأن نحو ٢,٩ مليون دولار قد خصّص لتفعيل السلطات المؤقتة. وأعلنت الحكومة استئناف عملية مراجعة الدستور، بالتزامن مع استهلال مشاورات مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع



المدني بشأن مشروع قانون الوفاق الوطني. وأيدت اللجنة أيضا التوصيات المقدمة من الأطراف المالية والتي تقضي بتجديد ولاية مركز كارتر بوصفه المراقب المستقل لعملية السلام وأنشأت فريقا عاملا، تقوده البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي، من أجل تحديد الخيارات المتاحة لزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام.

٤ - وعُقدت الدورة الحادية والثلاثون للجنة متابعة الاتفاق في ١٤ كانون الثاني/يناير، عقب قيام لجنة الجزاءات بإدراج أحد أعضائها في قائمة الجزاءات، وهو محمد عثمان أغ محمدون، زعيم تحالف شعوب أزواد. وأكدت اللجنة من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لنظام الجزاءات. وفيما يتعلق بتنفيذ السلطات المؤقتة على صعيد المحافظات، أفادت الأطراف بأن مبلغا إضافيا قدره ١,٦ مليون دولار قد صرف لصالح ٢١ مجلسا من بين المجالس الـ ٢٤ التي أنشئت، لشؤون الإدارة واللوجستيات.

٥ - وخلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة متابعة الاتفاق التي عُقدت في ١٨ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة أن الانتخابات التشريعية والاستفتاء الدستوري قد تقرر إجراؤهما في ٩ حزيران/يونيه، تليهما الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في ٣٠ حزيران/يونيه. وأدانت اللجنة النظم والتدابير التي أعلنتها في ٣١ كانون الثاني/يناير تنسيقية الحركات الأزدية في كيدال - بما في ذلك حظر الكحول وتعزيز سلطة القضاة الإسلاميين - وهو ما اعتبر انتهاكا لاتفاق السلام. وردا على ذلك، أصدرت التنسيقية بيانا صحفيا احتجت فيه بأن إجراءاتها قد أسيء فهمها وأعدت تأكيد التزامها بالاتفاق.

٦ - وخلال الاجتماع نفسه، عرض المراقب المستقل تقريره الثالث بشأن تنفيذ الاتفاق، الذي سلط الضوء فيه على ما أُحرز من تقدم في عام ٢٠١٨، بما في ذلك الوقف الكامل للأعمال العدائية مما يسر إجراء انتخابات رئاسية سلمية، وتحديد ٣٣ ٠٠٠ من المقاتلين المؤهلين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني، وإطلاق العملية المُعجّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الإدماج، وإنشاء وزارة مكرسة لتنسيق تنفيذ الاتفاق. وأشار في التقرير إلى أن التقدم المحرز لم يتجسد بعد في تحسين للظروف المعيشية للسكان في شمال مالي. وجرى التشديد أيضا على أن عملية مراجعة الدستور هي حجر الزاوية في الاتفاق، نظرا إلى أن تنفيذ الأحكام الرئيسية سيتوقف عليها.

٧ - وطوال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة، وعمل على نحو وثيق مع الأطراف وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين للتأكد من أنهم لا يزالون ملتزمين بالعملية ويواصلون الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق.

التطورات السياسية الأخرى

٨ - لقد طغت المناقشات بشأن مراجعة الدستور على الحوارات السياسية. وأنشأت الحكومة لجنة من الخبراء معنية بالإصلاح الدستوري في ١٤ كانون الثاني/يناير والإطار الوطني للتشاور - وهو منتدى يضم ممثلين عن الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والحركات الموقعة - في ١٧ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب قدمه الرئيس، إبراهيم بوبكر كيتا، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وذلك بغية إطلاق عملية مراجعة توافقية وشاملة للدستور.

٩ - وفي ٤ شباط/فبراير، اجتمع الرئيس كيتا بأعضاء لجنة الخبراء، بحضور رئيس الوزراء سومايلو بويي ماينغا، وكرر تأكيد الحاجة إلى عملية تشاورية وشاملة للجميع. وأعلنت اللجنة، بعد ذلك بيومين في مؤتمر صحفي عقد في باماكو، عن خطط لإجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة والفئات

السكانية في جميع أنحاء البلد قبل تقاسم مقترحاتها إلى رئيس الوزراء في ١ نيسان/أبريل. ومنذ ذلك الحين، اجتمعت اللجنة برئاسة المحكمة الدستورية ورئيس المحكمة العليا وأعضاء البرلمان والمجلس الأعلى للسلطات المحلية وممثلي الأحزاب السياسية، من بين أصحاب مصلحة آخرين. وأطلقت اللجنة، في ٥ آذار/مارس في باماكو، سلسلة منتديات المواطنين بشأن الإصلاح الدستوري، تلتها مناسبات مماثلة في المناطق. وقد حضر المناسبات ممثلو المجتمع المدني وجميعيات الشباب والنساء والأحزاب السياسية والسلطات التقليدية والدينية.

١٠ - وعقد أعضاء الإطار الوطني للتشاور عدة اجتماعات منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير. وحضرت معظم الأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك الحزب المعارض، الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية، بقيادة سومايلا سيسسي، الاجتماع الأول في ٣٠ كانون الثاني/يناير، لكنها قاطعت الاجتماعات اللاحقة. واستمرت الأحزاب المنضوية ضمن ائتلاف الحزب الحاكم في حضور الاجتماعات. وفي بيان صدر في ١ شباط/فبراير، دعا الاتحاد إلى إجراء حوار سياسي رفيع المستوى بمشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن العديد من المسائل المؤسسية والسياسية والانتخابية. وشككت أحزاب المعارضة الأخرى القريبة من الاتحاد في شرعية إطار التشاور، حيث ادّعت أنه ليس شاملاً بما فيه الكفاية.

١١ - وردا على الانتقاد، وقع رئيس الوزراء، في ٢٨ شباط/فبراير، مرسوماً آخر لضم جميع الأحزاب السياسية البالغ عددها ١٩٧ حزباً إلى الإطار الوطني للتشاور. وإضافة إلى ذلك، ينص المرسوم على أنه سيجري التشاور مع الإطار بشأن المسائل المتعلقة بمشاريع قوانين إنشاء المناطق الإدارية والسلطات الإقليمية، وتقييدات قانون الانتخابات، ومشاريع القوانين المتعلقة بعدد أعضاء البرلمان، والجدول الزمني للانتخابات والاستفتاء الدستوري، وجميع المسائل المتعلقة بالانتخابات والاستفتاء.

١٢ - وعقد زعيم الأغلبية الرئاسية، بوكاري تريتينا، سلسلة من الاجتماعات مع زعماء الأحزاب والمنابر السياسية، بما في ذلك المعارضة، لا سيما الجبهة من أجل صون الديمقراطية، وهي ائتلاف لأحزاب المعارضة يقوده أيضاً السيد سيسسي، في ١٢ شباط/فبراير، وكذلك مع تحالف القوى الوطنية في ١٩ شباط/فبراير، ومع ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، بغية حشد الدعم لعملية مراجعة الدستور.

١٣ - وفي ١٤ شباط/فبراير، أجرى الرئيس كيتا والسيد سيسسي، محادثة هاتفية تلتها سلسلة من الاجتماعات في القصر الرئاسي في ٢٦ شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس، مما وضع حداً لأشهر من العلاقة المتوترة. واتفق الرجلان على معالجة التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه مالي. وعقد الرئيس كيتا منذ ذلك الحين اجتماعات مع زعماء المعارضة الآخرين، بمن فيهم تيبيلي درامي، وهو حليف وثيق الصلة بالسيد سيسسي ورئيس حزب النهضة الوطني، في ٦ آذار/مارس، والشيخ موديبو ديارا، رئيس التجمع من أجل التنمية في مالي، في ١١ آذار/مارس.

١٤ - وكثّف ممثلي الخاص اتصالاته بالحكومة وقادة مختلف أطراف الطيف السياسي لضمان المشاركة البناءة لجميع الجهات الفاعلة في العملية السياسية ولمساعدة الأطراف على معالجة الخلافات عن طريق الحوار. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم التقني لعمل لجنة الخبراء.

١٥ - وفي ١٠ شباط/فبراير، نظم محمود ديكو، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في مالي، وبوبي حيدرة، زعيم طائفة مسلمة في نيورو بغرب مالي، مسيرة في باماكو. وشارك فيها عدد يقدر بـ ٦٠ ٠٠٠.

شخص، بمن فيهم بعض ممثلي المعارضة السياسية. ودعا الزعيمان الدينيان، في خطابيهما، إلى استقالة رئيس الوزراء.

التدابير المؤسسية

١٦ - منذ تقريره المرحلي السابق، حدث انخفاض في النسبة المئوية للمديرين المدنيين الموجودين في مراكز عملهم في شمال ووسط مالي، من ٣٤ إلى ٢٩ في المائة، ويعزى ذلك أساساً إلى شواغل أمنية. وكان حكام موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال وميناكا موجودين في محلياتهم، في حين أن حاكم تاوديني ظلّ يعمل من تمبكتو. ونُصِّبت خمس إدارات مؤقتة على مستوى المحافظات في منطقتي كيدال وتاوديني، وبذلك بلغ المجموع ٢١ إدارة.

١٧ - وسُجِّلَت زيادة متواضعة، بمقدار ٢,١ في المائة، في عدد المسؤولين القضائيين ومسؤولي السجون المعينين الذين نشروا في شمال ووسط مالي، مع أن انعدام الأمن ما زال يتسبب في التغيب عن العمل وفي انتقال بعض الموظفين.

١٨ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، شجبت نقابات القضاة عدم قدرة الحكومة على تحسين الظروف الأمنية في بعض أنحاء البلد ودعت القضاة، في جميع أرجاء مالي، الذين يشعرون بأنهم غير آمنين، إلى الانتقال إلى بامكو أو إلى ولايات قضائية أكثر أمناً. وجاء ذلك عقب تأكيد وزارة العدل، في ١٩ شباط/فبراير، وفاة رئيس محكمة نيونو (بمنطقة سيغو) الذي اختطفه مسلحون مجهولو الهوية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٩ - وفي ٢١ شباط/فبراير، انعقدت، بدعم لوجستي وتقني قدمته البعثة المتكاملة، محكمة متنقلة في بوريم، بمنطقة غاو؛ مما يُعد خطوة هامة في العودة الفعالة لقطاع العدالة إلى المنطقة. ومنذ عام ٢٠١٢، ظلت الجهات الفاعلة في نظام العدالة الرسمي غائبة في بوريم، حيث تُقدَّم خدمات العدالة من غاو.

تدابير الدفاع والأمن

٢٠ - على النحو المبين في تقريره السابق (S/2019/207)، فقد سُجِّلَ ٤٢٣ ١ من المقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة الموقعة، إلى جانب مقاتلين سابقين من حركات مسلحة غير موقعة ولكنها ممثلة، للاندماج في الجيش الوطني في إطار العملية المُعجَّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكخطوة تالية، سيخضعون لتدريب مدته ثلاثة أشهر في كوتايلا وسيغيلا وماركالا في جنوب مالي تُقدِّمه قوات الدفاع والأمن المالية، بدعم من البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي. وبعد انتهاء التدريب، سيشكّل هؤلاء المقاتلون السابقون جزءاً من الجيش المالي وسيُكلَّفون بتوفير الأمن لعمليات ومعسكرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المقرر أيضاً أن يشارك نحو ٤١٧ مقاتلاً من آلية تنسيق العمليات في مرحلة إضافية من العملية المُعجَّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢١ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلن رئيس الوزراء، خلال زيارة قام بها إلى موبتي، عن إطلاق مبادرات لنزع السلاح في الوسط. وفي ٥ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنها قد سجّلت مسبقاً، في إطار هذه البرامج، ٥٠٠ من المقاتلين، بمن فيهم أفراد من جمعيات الدفاع الذاتي والمليشيات والجهاديين التائبين. وكخطوة أولى، أفادت اللجنة بأنها تعزم دعم إعادة إدماج ٣٠٠ من المقاتلين السابقين في الحياة المدنية وإدماج ٣٠٠ مقاتل في قوات الدفاع والأمن المالية.

٢٢ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، وجهت الحكومة الدعوة إلى أفراد قوات الدفاع والأمن الذين انشقوا في عام ٢٠١٢ للتسجيل في المرافق العسكرية في جميع أنحاء البلد. وفي المجموع، قد سُجِّل ٤٩٤ من الأفراد العسكريين السابقين. وبحلول ٢٦ شباط/فبراير، نُقل ٤٥٣ من الأفراد العسكريين إلى ثلاثة مراكز للتدريب في باماكو وماركالا وسيغيلا.

٢٣ - وفي ٨ آذار/مارس، وقع الرئيس كيتا مرسوما أعلن فيه عن عملية عسكرية لوقف الأنشطة الإرهابية في أجزاء من وسط وشمال مالي. وفي اليوم نفسه، وقع وزير الدفاع مرسوما يقضي بإنشاء كتيبة من الوحدات الخاصة. واحتجاجا على ذلك، أعلنت تنسيقية الحركات الأزدادية، في ١٥ مارس، أنها ستعلق مشاركتها في الإطار الوطني للتشاور والإطار التشاوري للأطراف الموقعة، وهو منتدى للنقاش يجمع الجهات الموقعة على الاتفاق. واحتجت التنسيقية بأن تصرفات الحكومة تتعارض مع روح الاتفاق ونصه.

باء - بسط سلطة الدولة وتقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

٢٤ - منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، زاد عدد قوات الدفاع والأمن المالية التي نشرت في منطقة موبتي من ١١٧٨ إلى ٣١٦١. وقدمت البعثة التدريب لـ ١٠٣ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، بمن فيهم ١٤ امرأة، في مجال إدارة مسرح الجريمة بعد الانفجارات والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز مهاراتهم في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة الخطيرة.

٢٥ - وتواصلت الدورات المنسقة بين البعثة المتكاملة وقوات الأمن الوطنية في شمال مالي، مع أن بعضها لم يتحقق بسبب النقص في نشر قوات الدفاع والأمن المالية وعدم توافر الوقود.

٢٦ - وتمشيا مع مذكرة التفاهم المبرمة بين البعثة المتكاملة والحكومة، واصلت البعثة تقديم الدعم في مجال الإجلاء الطبي إلى أفراد القوات المسلحة المالية.

٢٧ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أُكملت ١٠ محاكمات ذات صلة بالإرهاب. وأدين أحد عشر شخصا متهما بارتكاب جرائم متصلة بالإرهاب. وحكم على عشرة بالسجن لفترات تتراوح من ثلاث سنوات إلى السجن مدى الحياة، وُيُزَّت ساحة واحد. وبهذا وصل عدد قضايا الإرهاب التي نُظر منذ أن بدأت الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية عملها في عام ٢٠١٧ إلى ٢٠ قضية. وحُكم، حتى الآن، على ٣٤ فردا، مما أسفر عن ٣٠ إدانة وأربع براءات.

٢٨ - وجددت البعثة المتكاملة اتفاقها للشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل دعم الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الإطار، وفرت البعثة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التوجيه لستة من قضاة التحقيق و ٤٢ من المحققين، ودرت قضاة وكتبة ومحققين في مجالي إدارة القضايا والتحقيقات المتعلقة بالإرهاب.

٢٩ - وفي ١ آذار/مارس، قدمت البعثة الدعم بشأن اعتماد خطة أمنية متكاملة وتنظيم عملية محاكاة في سجن كوليكيورو، الذي يأوي سجناء شديدي الخطورة، بمن فيهم إرهابيون مشتبه فيهم. وكانت تلك هي الدورة الأولى في سلسلة من العمليات المُتَّزِر تكرارها في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو.

جيم - التطورات الإقليمية

٣٠ - حسما هو مُبين في تقريره السابق (S/2019/207)، استأنفت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عملياتها في مالي. ومنذ ١٥ كانون الثاني/يناير، اضطلعت بثلاث عمليات في قطاعاتها الغربي والأوسط والشرقي، في حين واصلت أعمالها التحضيرية لإنشاء مقرها المؤقت في باماكو. وأنشأت المجموعة الخماسية، في ٢١ كانون الثاني/يناير، عقب اجتماع عقدته لجنة الدفاع والأمن التابعة لها، لجنة تقنية لوضع مشروع اتفاق بشأن مركز القوات بين الدول الأعضاء فيها.

٣١ - وفي ٥ شباط/فبراير، عقدت المجموعة الخماسية دورتها العادية الخامسة لمؤتمر رؤساء الدول في واغادوغو، وتولت بوركينا فاسو الرئاسة عقب تلك الدورة. وأعدت المجموعة الخماسية، في بيان أصدرته، تأكيد التزامها بمواصلة تعبئة مواردها الذاتية، في حين دعت المجتمع الدولي إلى احترام الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين من أجل منطقة الساحل، الذي عُقد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، وفي المؤتمر المتعلق بدعم برنامج الاستثمارات ذات الأولوية التابع للمجموعة الخماسية، الذي عُقد في نواكشوط في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأخيرا، دعت المجموعة الخماسية مجلس الأمن إلى النظر في وضع القوة المشتركة في إطار أعمال الفصل السابع وإلى توثيق التعاون مع الأمم المتحدة.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

٣٢ - لا تزال الحالة الأمنية في شمال مالي معقدة، بينما استمر تدهورها في الوسط وفي منطقة كوكليكورو، في الغرب. واستمرت الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية في استهداف قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة والقوات الدولية. وقد ادعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن العديد من تلك الهجمات، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ٢٠ كانون الثاني/يناير على قاعدة تابعة للبعثة المتكاملة، قُتل خلاله ١١ من حفظة السلام وأصيب ٢٦ بجروح.

ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

٣٣ - مع أن شمال مالي شهد أكبر الهجمات غير النمطية التي شنتها جماعات إرهابية، فقد وقعت ٣٧ هجمة من أصل ٦١ في الوسط وأربعة في كوكليكورو، في الغرب، بما في ذلك الهجوم المعقد الذي وقع في ٢٤ شباط/فبراير ضد معسكر القوات المسلحة المالية، الذي يضم برنامج بناء القدرات التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية.

٣٤ - وفي الشمال، ما زالت البعثة المتكاملة هي أحد الأهداف الرئيسية لهذه الهجمات. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلقت خمسة صواريخ على معسكر البعثة في ميناكا. سقطت أربعة منها داخل المعسكر، مما أسفر عن إصابات طفيفة لحقت بـ ١٢ من ضباط وحدات الشرطة المشكلة. وتضررت طائرة عمودية تابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر مدججة بالسلاح على متن اثنتي عشرة مركبة قاعدة البعثة في أغويلهوك، بمنطقة كيدال. وقد خرب المهاجمون شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفجروا جهازا متفجرا يدوي الصنع محمولا على مركبة، وأطلقوا الرصاص وقنابل الهاون. وقد أصابت ثلاث قنابل المعسكر. وكان رد حفظة السلام قويا: فقد قاموا بصد الهجوم وتبع أثر المعتدين وحماية

المدنيين في المنطقة. وقُتل ما مجموعه ١٠ من حفظة السلام وأصيب ٢٦ بجراح، ١٤ منهم في حالة خطيرة. ولقي أحدهم حتفه لاحقا متأثرا بجراحه. وقُتل ثلاثة مهاجمين، وقُبض على أحد المشتبه فيهم. وفي اليوم نفسه، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجوم، وذكرت أنه نُفذ ردا على زيارة رئيس وزراء إسرائيل إلى تشاد في اليوم ذاته واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتشاد.

٣٦ - وفي ٤ شباط/فبراير، تعرض معسكر البعثة في ميناكا لنيران غير مباشرة أطلقها مهاجمون مجهولوا الهوية. وانفجر صاروخان داخل المعسكر، دون وقوع أضرار. وكان هذا هو الهجوم الثالث الذي يُشن على المعسكر منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٣٧ - وسُجِّل أكبر عدد من الهجمات غير النمطية في وسط مالي. فقد وقع ٢٨ هجوما في منطقة موبتي وأربعة في منطقة سيغو. وأُبلغ عن أربعة هجمات في منطقة كوليكيورو، بغرب مالي. واستهدفت معظم الهجمات التي وقعت في الوسط قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك ٢٢ في موبتي و ٤ في سيغو.

٣٨ - وسُجِّلت ثلاثة هجمات في الغرب، في كوليكيورو، بما في ذلك هجوم واحد، في ٢٤ شباط/فبراير، ضد معسكر القوات المسلحة المالية الذي يأوي برنامج الاتحاد الأوروبي العسكرية. وانفجر جهازان متفجران يدويا الصنع محمولان على مركبة خارج المعسكر بعد أن مُنع المهاجمون من اختراق محيطه. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجوم.

٣٩ - وعموما، لا يزال أفراد قوات الدفاع والأمن المالية هم الضحايا الرئيسيون للهجمات غير النمطية (٣٦). وقد قُتل ٤٩ من جنود تلك القوات وأصيب ما مجموعه ٤٩ بجروح، مقارنة بمقتل ٢٨ وإصابة ٤٧ في الفترة السابقة. وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن ١٨ هجوما غير نمطي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ١١ هجوما ضد قوات الدفاع والأمن المالية، و ٤ هجمات ضد البعثة المتكاملة، وهجوم واحد ضد بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية، وهجومان ضد جماعات مسلحة موقّعة وغير موقّعة.

٤٠ - وردا على ذلك، شنت القوات المسلحة المالية عدة عمليات في الوسط من أجل نزع سلاح الميليشيات وتعزيز الأمن. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، اضطلعت القوات المسلحة المالية والقوات الدولية بعملية مشتركة في محافظة دويتزا، بمنطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل نحو ٢٠ من الإرهابيين المفترضين واعتقال ٥ آخرين. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، نفذت القوات المسلحة المالية عملية لمكافحة الإرهاب في منطقة موبتي، قُتل فيها ٢٠ من الإرهابيين المفترضين.

٤١ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أفادت عملية بارخان الفرنسية بمقتل القائد الإرهابي، يحيى أبو الهمام، خلال عملية نفذتها في منطقة تمبكتو. وقد كان يحيى أبو الهمام، المعروف أيضا باسم جمال عكاشة، أحد الأعضاء المؤسسين لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

٤٢ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، قُتل ثلاثة من حفظة السلام وأصيب آخر بجروح بعد أن توقفوا عند نقطة تفتيش بالقرب من سيبي، على بعد نحو ٥٠ كيلومترا جنوب باماكو، عندما كانوا يسافرون في مركبة مستأجرة، وبذلك وصل عدد حفظة السلام الذين قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ١٧. وأصيب ما مجموعه ٤٦ من حفظة السلام بجروح في أثناء الفترة نفسها، مما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بمقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة ٤٢ بجروح في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولم يُقتل أو يُجرح أي من المتعاقدين مع البعثة، مقارنة بثلاثة متعاقدين قتلوا وتسعة أُصيبوا بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٤٣ - ولا يزال زرع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ولا سيما على طول محاور النقل الرئيسية يشكل تهديدا أمنيا كبيرا. وفي الوسط، زاد تواتر حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، من ٢٩ في عام ٢٠١٧ إلى ٩٧ في عام ٢٠١٨، في حين أن الشمال لا يزال يتضرر من حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة (١٠١ في عام ٢٠١٧ و ١١٦ في عام ٢٠١٨).

٤٤ - ورغم أن الهدف الرئيسي للهجمات غير النمطية لا يزال هو قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة، في عام ٢٠١٨، فقد كان المدنيون أكثر تأثرا، حيث سجلوا ٢٣٤ ضحية (٣٩ في المائة) من أصل ما مجموعه نحو ٦٠٠، زهاء ثلاثة أضعاف الرقم المسجل في كل عام ٢٠١٧.

باء - حماية المدنيين

٤٥ - لا يزال المدنيون يتعرضون لاستهداف العنف المباشر وغير المباشر، ولا سيما في الوسط. وفي هذا الجزء من البلد، شكلت أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة وزيادة العنف القبلي التهديدات الرئيسيتين للمدنيين. ووقع العنف القبلي في المقام الأول بين قبيلتي دوغون والفولاني في محافظتي كورو وبانكاس، وبين قبيلتي الفولاني وبمبرا في محافظة جيني. وكان هناك ٢٦٧ حادثا، أسفرت عن مقتل ٢٢٥ من المدنيين وإصابة ١٤٩ بجروح، وأبلغ كذلك عن ١٣٠ عملية اختطاف لمدنيين، مقارنة بالفترة السابقة التي سُجِّل فيها ١٠٩ حوادث، و ١٠٨ من وفيات المدنيين، من بينهم طفل واحد، و ٤٣ إصابة، بما في ذلك ٥ أطفال وامرأة واحدة.

٤٦ - ووقع أحد أكثر الحوادث الأكثر دموية في ١ كانون الثاني/يناير، في قرية كولوغون - بيل، بمحافظة بانكاس، في منطقة موبتي، حيث قتل ٣٧ من المدنيين الفولاني، من بينهم امرأة واحدة و ٤ أطفال. وحققت السلطات القضائية الوطنية في الحادث وشرعت في مقاضاة المشتبه فيهم الذين عُرف هويتهم، بدعم من البعثة المتكاملة. وهذه هي المرة الأولى التي تجري فيها السلطات القضائية تحقيقا متعمقا في نزاع قبلي بهذا الحجم في منطقة نائية، مما يدل على التزام النظام القضائي في مالي بتقلم المسؤولين عن الجرائم المتصلة بالنزاعات القبلية إلى العدالة.

٤٧ - وفي الشمال، سُجِّلَت زيادة في الحوادث التي تؤثر على المدنيين في منطقة ميناكا. وقد قتل ما مجموعه ٤٩ من المدنيين وأصيب ٤ بجروح في ٨ حوادث، مقارنة بمقتل ٤١ وإصابة ١٩ بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٤٨ - وفي منطقتي ميناكا وغاو، وخاصة محافظة أنسونغو، هاجم أفراد يفترض أنهم ينتمون لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قرى وأسواق واشتبكوا مع جماعات مسلحة منشقة موقّعة وغير موقّعة، بما في ذلك مجموعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وحركة إنقاذ أزواد. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قتل ستة من العناصر المسلحة المتطرفة مدنيين في سوق أبوغولو، بمحافظة ميناكا. ونجحت عن ذلك الهجوم مواجهة بين مقاتلي الحركة والمجموعة في قرية تيغيزيفي. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أسفر كمين ضد حركة إنقاذ أزواد - داوساهاك في إنيكار الغربية وتاغهايتيرت، عن مقتل ٢٦ من المدنيين. وفي اليوم نفسه، اقتحمت عناصر مسلحة متطرفة قرية أمالولالو، بمحافظة أنسونغو، قبل الدخول في اشتباكات مع مقاتلين من المجموعة. ولقي أحد أطفال داوساهاك حتفه في أثناء الهجوم. وفي ١ شباط/فبراير، تعرض مخيم تابع لداوساهاك في تينازير، بمحافظة أنسونغو، لهجوم شنته عناصر مسلحة متطرفة. وصد مقاتلو حركة إنقاذ أزواد المهاجمين. وقُتل ثمانية مدنيين في أثناء الهجوم.

٤٩ - وردا على الحالة الأمنية المتدهورة في الوسط، وبناء على طلب المجلس الأمن، قام فريق تابع للبعثة المتكاملة، في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١٥ آذار/مارس، وضمّ مدنيين وعسكريين وعناصر من الشرطة، بإطلاق حملة لحماية المدنيين، والتجاور مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة، وتيسير عقد اجتماعات للسلطات القضائية التقليدية بغية الشروع في عملية المصالحة بين قبيلتي دوغون والفولاني.

٥٠ - وفي النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أنشئت أول لجنة بلدية للمصالحة، في المنطقتين الشمالية والوسطى. وتعد هذه الهيئات جزءا من هيكل المصالحة الوطنية في وزارة التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية وستخضع لإشراف أفرقة المصالحة الإقليمية، دعما للجهود المحلية لإدارة النزاعات.

٥١ - وفي الشمال، دعمت البعثة المتكاملة إجراء سلسلة من الحوارات المجتمعية في مناطق كيدال وتمبكتو وتاوديني وغاو وميناكا لمعالجة النزاعات المستمرة. وكانت الحوارات المحلية ترمي إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية المعنية في تحليل النزاعات وتسويتها. وقد أُجري حتى الآن ما مجموعه ٢٦ حوارا من أصل ٦٠، لفائدة ٨١٤ مشاركا، بمن فيهم ١٤٨ امرأة.

٥٢ - وواصلت البعثة المتكاملة جهودها من أجل المصالحة في شمال مالي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لإعادة تأهيل التراث الثقافي للبلد. وفي هذا الصدد، دعمت البعثة جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تشييد نصب الفاروق في ساحة الاستقلال بتمبكتو، في شباط/فبراير ٢٠١٩. وتكتسي إعادة تمثال راعي تمبكتو وحاميها، الذي دُمّر عام ٢٠١٢، قيمة رمزية قوية للمجتمعات المحلية، حيث تعزز القدرة على الصمود والإسهام في المصالحة الوطنية وتعزيز ثقافة السلام.

٥٣ - وفي إطار أنشطة البعثة المتكاملة لحماية المدنيين من أخطار المتفجرات، شارك ما مجموعه ٩ ٥٧٩ من أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم ٤ ٥٦١ امرأة، في دورات للتثقيف وإذكاء الوعي بشأن أخطار المتفجرات في مناطق موبتي وسيغو وغاو وتمبكتو وكيدال. وفي كانون الثاني/يناير، أطلقت البعثة، بالتنسيق مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، حملة إذاعية للوقاية من المخاطر المرتبطة بالأجهزة المتفجرة في منطقتي غاو وتمبكتو.

جيم - الإجراءات المتعلقة بالألغام والأسلحة والأسلحة الصغيرة

٥٤ - في إطار سعي البعثة المتكاملة إلى تعزيز القدرات الوطنية على الحد من أخطار المتفجرات، دربت البعثة ٢٧ مهندسا عسكريا ماليا في مجال أنشطة البحث عن المتفجرات والكشف عنها و ٥٨ فردا من أفراد الشرطة المالية في مجال الوعي بمخاطر المتفجرات قبل نشرهم لتأمين الحدود الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، دُرّب ١١ فردا من قوات الدفاع والأمن المالية لتولي مهام التدريب في مجال التوعية بأخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقدم المدربون الماليون الذين سبق للبعثة المتكاملة تدريبهم أول تدريب لا مركزي على إدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة ١٨ من أفراد الدفاع والأمن الماليين، مع تزويدهم بدعم توجيهي محدود، في سيفاري، بمنطقة موبتي.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

٥٥ - واصلت البعثة المتكاملة توثيق حالات الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي سُجل معظمها في الوسط وعلى طول الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر. وعموماً، وقعت ٧٩ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها، شملت ما لا يقل على ٤٢٢ ضحية، من بين الضحايا ٢٤ امرأة و ١١ طفلاً على الأقل، مقابل ٩٠ حالة و ١٦٣ ضحية أبلغ عنها خلال الفترة السابقة. ووقع ما مجموعه ٥٤ حالة في منطقة موبتي، و ١٠ حالات في منطقة تمبكتو، و ٤ حالات في مناطق غاو وسيغو وميناكا، وحالة واحدة في كل من مناطق كيدال وكايس وكوليكورو.

٥٦ - وكانت جماعات الدفاع عن النفس المحلية مسؤولة عن أكبر عدد من حالات انتهاك حقوق الإنسان (٣٥)، بما في ذلك ١٧ حالة متصلة بانتهاك الحق في الحياة، و ٧ حالات متصلة بالتشريد القسري، و ٦ حالات اختطاف، و ٣ حالات متصلة بانتهاك الحق في السلامة الجسدية، وحالة واحدة متصلة بانتهاك الحق في الغذاء، وحالة واحدة متصلة بانتهاك حق الملكية. وكانت جماعة نصر الإسلام والمسلمين وغيرها من الجماعات الإرهابية مسؤولة عن ٣١ حالة، بما في ذلك ١٢ حالة متصلة بانتهاك الحق في الحياة، و ١١ حالة اختطاف، و ٥ حالات متصلة بانتهاك الحق في التعليم، وانتهاكان للحق في السلامة الجسدية، وحالة واحدة متصلة بالتشريد القسري. وكانت الجماعات المسلحة الموقعة مسؤولة عن ستة انتهاكات، بما في ذلك انتهاكان للحق في الحياة، وانتهاكان للحق في السلامة الجسدية، واختطاف واحد، وانتهاك واحد لحق الملكية.

٥٧ - وكانت قوات الدفاع والأمن المالية مسؤولة عن سبعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالة إعدام خارج نطاق القضاء، وأربع حالات تعذيب أو إساءة معاملة، وحالة اعتقال واحتجاز غير قانونيين واحدة.

٥٨ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة النتائج التي توصلت إليها بعثة تفصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان في بلدية كولوغون - هابي إلى وزير العدل، الذي أفاد باعتقال ١٤ من المشتبه فيهم وفتح تحقيق جنائي أمام محكمة الدرجة العليا في موبتي. واتفقت البعثة المتكاملة والوزارة على إطار لدعم التحقيق الجنائي في هذا الحادث. وقدمت البعثة أيضاً الدعم التقني إلى الكيانات المعنية بالعدالة الجنائية في موبتي فيما يتعلق بمسائل خاصة بالنزاعات الطائفية من أجل معالجة تزايد عدد الدعاوى الجنائية في منطقة موبتي، ولا سيما في المناطق النائية ذات القدرة المحدودة على اللجوء إلى السلطات القضائية. ولم تفتح بعد تحقيقات جنائية في منطقة ميناكا حيث قتلت الجماعات المتطرفة العنيفة وجماعات مسلحة غير موقعة ما لا يقل عن ٨٠ مدنياً منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٥٩ - وحققت البعثة أيضاً في حالات تنطوي على أشكال الرق المعاصرة وانتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بها في منطقة كايس. وعقب أنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة المتكاملة، أصدرت السلطات المالية بياناً في ١٥ كانون الثاني/يناير يدين هذه الممارسة، وفتحت السلطات القضائية تحقيقات جنائية.

٦٠ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، افتتحت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة فرعها الإقليمي في كيدال. وحتى ٢٢ شباط/فبراير، تلقت ١١٩ شهادة. وأصبح فريق التحقيقات الوطنية التابع للجنة

جاهزا لأداء عمله في ١٩ آذار/مارس وسيتولى تجهيز الـ ٣٩٦ ١١ شهادة التي وردت بحلول ٧ شباط/فبراير.

٦١ - وأجرى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي زيارته الثالثة إلى البلد في الفترة من ٣ إلى ٩ شباط/فبراير، وشملت باماكو ومنطقة موبتي. وأجرى أعضاء لجنة التحقيق الدولية زيارة ثانية إلى مالي في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس. وسافروا إلى مناطق غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو.

٦٢ - وقدمت البعثة المتكاملة التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى ٦٧٦ فردا (٦٢ امرأة) من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، و ٦٥٤ فردا (٢٣٩ امرأة) من أفراد منظمات المجتمع المدني، و ٤٦ فردا، من بينهم امرأتان، من أفراد نظام القضاء المالي، و ١٤ عضوا من أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وفي الفترة من ١١ إلى ١٦ شباط/فبراير، نظمت البعثة بالاشتراك مع المعهد الدولي لحقوق الإنسان - مؤسسة رينيه كاسين ومؤسسة فريدريش ناومان للحرية - الجولة السادسة من الدورة التدريبية السنوية المعنية بالقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. واستفاد من الدورة حوالي ١٠٢ من الأشخاص من مختلف البلدان ومن شتى الخلفيات الأكاديمية والمهنية من بينهم ٣٥ مشاركا (٧ نساء) من مالي. واستفاد بالفعل أكثر من ٦٨٤ مشاركا، من بينهم حوالي ٣٠٠ شخص من مالي، من هذا التدريب منذ عام ٢٠١٤.

٦٣ - وتحققت فرقة العمل الوطنية للرصد والإبلاغ من ٢٥ انتهاكاً جسيماً ضد الأطفال. وقد قتل تسعة وشوه أربعة في مناطق موبتي وتمبكتو وكيدال؛ وفُصل ثمانية عن جماعات مسلحة في مناطق موبتي وغاو وتمبكتو، وهم يتابعون الآن برامج إعادة الإدماج في باماكو وغاو. ووقعت حالة واحدة من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية وثلاث هجمات على مدارس ومستشفيات.

٦٤ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير، دربت البعثة ١٥ قاضيا على آليات الحماية الوطنية والدولية فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وذلك بشراكة مع الرابطة المالية لحقوق الإنسان.

٦٥ - وفي الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس، زارت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع مالي حيث التقت بالرئيس كيتا ووزيرة المرأة والطفل ورعاية الأسرة، ووزير العدل ووزير الخارجية. وتواصلت مع ضحايا العنف الجنسي من أجل تعميق فهمها لاحتهم ومع قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين. وخلال الزيارة، أطلعت السلطات على النتائج الأولية لتقييمها للاستجابة القضائية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكب في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتوجت الزيارة بتوقيع بيان مشترك بشأن الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له في مالي.

خامسا - الحالة الإنسانية

٦٦ - ظلت الحالة الإنسانية تثير القلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحتى شباط/فبراير، كان ٢,٤ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الغذائية، وما زال ٧,٢ مليون شخص معظمهم في الشمال والوسط معرضين بشكل كبير للصدمات، ولا سيما النزاع وعوامل ناجمة عن المناخ مثل تدهور الأراضي

والأنماط القصوى لخطول الأمطار. وما زالت المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية الرعوية، التي تدهورت سبل عيشها بعد سنوات من الجفاف، معرضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي.

٦٧ - وحتى شباط/فبراير، سُرد ١٢٣ ٠٠٠ شخص داخل مالي، مقارنة بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في الوقت نفسه من عام ٢٠١٨. وزاد من الأعداد بشكل كبير النزاع الطائفي وتصاعد انعدام الأمن في الشمال، وبشكل خاص في الوسط، مما أدى إلى فقدان سبل العيش التقليدية وزيادة الضعف والتضييق على موارد المجتمعات المحلية المضيفة.

٦٨ - وما زال انعدام الأمن السائد يعوق نشر الموظفين الذين يقدمون الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية وخدمات التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تدمير البنى التحتية الصحية في المناطق المتضررة من النزاع إلى إعاقة سبل حصول السكان إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك اللقاحات والرعاية الصحية للأمهات. ولا يوجد حالياً سوى ٣,١٤ من الأخصائيين الصحيين لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة في المناطق الشمالية والوسطى، وهو ما يقل كثيراً عن معايير منظمة الصحة العالمية التي تبلغ ٢٣ أخصائياً صحياً لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة، بل يقل حتى عن المتوسط الوطني البالغ ١٠ أخصائين صحيين لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة.

٦٩ - وظبت في المجموع ٨٢٧ مدرسة مغلقة في مالي، منها ٥١٣ مدرسة في موبتي، و ٧٧ مدرسة في تمبكتو، و ٧٤ مدرسة في غاو، و ٧٧ مدرسة في ميناكا، و ٣٦ مدرسة في كيدال، و ٣٠ مدرسة في سيغو و ٢٠ مدرسة في كوليكيرو، مما ترك حوالي ٢٤٤ ٠٠٠ طفل خارج المدرسة ودون سبل للحصول على التعليم، مقابل إغلاق ٧١٦ مدرسة ونضر ٢١٣ ٨٠٠ طفل من ذلك في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وارتبط إغلاق المدارس أساساً بانعدام الأمن والتهديدات المباشرة من جانب الجماعات المسلحة المتطرفة التي تفرض الممارسات الدينية، مما أدى إلى انسحاب المعلمين والتأثير سلباً على سبل حصول الأطفال على التعليم.

سادس - التنمية الاقتصادية

٧٠ - في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفي إطار جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ الاتفاق، بدأت الحكومة تشغيل صندوقها للتنمية المستدامة، حيث خُصصت له منحة قدرها ٧٢ مليون دولار في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨.

٧١ - وافقت البعثة المتكاملة على ٣٨ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع لتوفير الخدمات العامة الأساسية، وسبل العيش وإيجاد فرص العمل، وتشبيد البنى التحتية الصغيرة، دعماً للجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصعيد الوطني. ووافقت البعثة أيضاً على ثلاثة مشاريع اقترحتها اليونيسكو تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلام.

٧٢ - وخصصت البعثة المتكاملة، من خلال صندوقها الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي، ٧٥٠ ٠٠٠ دولار لثلاثة مشاريع أمنية مجتمعية في تمبكتو وغاو وميناكا. وخصص مبلغ آخر قدره ٦٧٠ ٠٠٠ دولار لثلاثة مشاريع في موبتي، يهدف اثنان منها إلى تحسين الوصول إلى المعلومات، أما مشروع عنوانه "الصحة كعامل من عوامل تحقيق السلام" تنفذه منظمة الصحة العالمية، فيتصل بالأهداف الأعم المتمثلة في تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة. وقد نُفذ، في شراكة مع مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين، بمبلغ إجماليه ٩٨٩ ٢٩٥ دولاراً، مشروعات يهدفان إلى تحسين سبل الحصول على المياه لدعم السكان من اللاجئين العائدين في مقاطعتي غوندام ونيافونكي في منطقة تمبكتو، وسُلماً إلى السلطات. ووافقت البعثة أيضاً على مشروعين يندرجان في إطار تمويلها البرنامجي من أجل تعزيز السلطات اللامركزية والسلطات المؤقتة في الشمال والوسط في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٧٣ - واستهل صندوق بناء السلام مشروعين عابرين للحدود (مالي - بوركينا فاسو ومالي - النيجر) لتعزيز المشاركة السياسية للشباب وإيجاد فرص العمل لهم. ويشجع المشروعان على منع نشوب النزاعات وإدارتها في المجتمعات المحلية، ومشاركة الشباب في آليات صنع القرار ودعم تدابير بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الدفاع والأمن والجهات الفاعلة في الإجراءات الجنائية من خلال دمج حقوق الإنسان في عملياتهم.

سابعاً - أطر الأمم المتحدة الاستراتيجية وخططها للإدماج

٧٤ - كما لاحظت في تقريرتي السابق (S/2019/207)، بتوجيه من ممثلي الخاص وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في مالي، وُضعت الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل وجرت الموافقة عليه. وهو يحدد الرؤية العامة للأمم المتحدة والأولويات المشتركة في مالي، ويدعم في الوقت نفسه تعزيز التنسيق وتشجيع التكامل بين جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة. وبعد الانتهاء من وضع الإطار والموافقة عليه، تتخذ هذه الجهات الفاعلة الآن خطوات لمواءمة استراتيجياتها وأنشطتها معه.

ثامناً - تقييم أداء القوات التابعة للبعثة

٧٥ - على النحو المطلوب في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، واصلت البعثة المتكاملة رصد أداء أفرادها. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدمت قيادة البعثة المتكاملة ٣٣ تقييماً للوحدات على أساس مجموعة من المعايير، منها تقديم الدعم في تنفيذ الولاية، والتدريب والانضباط، واستدامة الدعم اللوجستي. وفي المتوسط، ثبت أن أداء الوحدات التي خضعت للتقييم أداء مرض.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثبت أن أداء ثلاث وحدات من الوحدات التي خضعت للتقييم يقل عن المستويات المرضية. ويتعلق المجال الرئيسي الذي يتطلب التحسين بنقص المعدات وقطع الغيار اللازمة للمعدات، بما في ذلك ناقلات الأفراد المدرعة والمركبات المحمية من الألغام. غير أنه، منذ شباط/فبراير، اقتنى بعض الوحدات المعدات المطلوبة، بما في ذلك ناقلات الأفراد المدرعة، مما أدى إلى تحسين قدراتها التشغيلية. وتواصل البعثة المتكاملة والأمانة العامة التواصل مع البلدان المساهمة بقوات وغيرها من الشركاء لسد أوجه النقص المستمرة.

تاسعاً - قدرات البعثة

القوات العسكرية

٧٧ - حتى ١١ آذار/مارس، جرى نشر ١٦٧ ١٣ فرداً عسكرياً، من بينهم ٣٨ مراقباً عسكرياً، و ٤٤١ ضابطاً من ضباط الأركان، و ٦٨٨ ١٢ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية من قوام مأذون به

من الأفراد قدره ٢٨٩ ١٣ فرداً، من بينهم ٤٠ مراقباً عسكرياً، و ٤٨٦ ضابطاً من ضباط الأركان، و ٧٦٣ ١٢ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية. وشكلت النساء ٣,٢ في المائة من الأفراد العسكريين.

٧٨ - وتتخذ البعثة المتكاملة خطوات لتنفيذ توصيات الدراسة المتعلقة بالقدرات العسكرية التي أجريت في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بما في ذلك إنشاء قطاع عسكري جديد في موبتي، تمشياً مع طلب مجلس الأمن الذي يدعو البعثة إلى المساعدة على معالجة الحالة الأمنية في وسط مالي.

٧٩ - وفي حين أن قوة البعثة المتكاملة توشك على بلوغ كامل قدراتها التشغيلية، فما زالت البعثة تفتقر إلى أصول الطيران العسكري، خصوصاً طائرات هليكوبتر الخاصة بإجلاء المصابين على مدار الساعة وطائرات هليكوبتر للأغراض العامة وطائرات هليكوبتر التكتيكية. وفي الوسط، أوفدت البعثة المتكاملة إلى موبتي طائرة هليكوبتر تجارية لإجلاء المصابين على مدار الساعة كبديل. وإضافة إلى ذلك، وكما ذكر أعلاه، تفتقر البعثة أيضاً إلى ناقلات الأفراد المدرعة المملوكة للوحدات، بما في ذلك المركبات المحمية الألغام، مما يحد من نطاق عمليات بعض دوريات البعثة، وبالتالي يقلل سرعة تنفيذ الولاية.

الشرطة

٨٠ - حتى ١١ آذار/مارس، جرى نشر ١٧٤٤ فرداً من أفراد الشرطة، من بينهم ٣١٢ فرداً من أفراد الشرطة، تشكل النساء ١٤,٥ في المائة منهم، و ٤٣٢ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، تشكل النساء ٩,٩٧ في المائة منهم، من قوام مأذون به قدره ٩٢٠ فرداً من أفراد الشرطة، يشمل ٣٤٥ فرداً من أفراد الشرطة و ٥٧٥ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وما زال لدى قوة الشرطة التابعة للبعثة المتكاملة احتياجات على صعيد الخبرات المتخصصة يتم توفيرها من خلال نشر أفراد الشرطة المتدربين في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع وعلم الأدلة الجنائية والتحقيقات والخفارة المجتمعية وإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإرهاب والأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة. وتماشياً مع الاستراتيجية المتبعة على نطاق المنظومة بشأن التكافؤ بين الجنسين واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، ثمة ضرورة لزيادة تمثيل الإناث في عنصر الشرطة بالبعثة المتكاملة.

الأفراد المدنيون

٨١ - حتى ١ شباط/فبراير، جرى نشر ٨٦ في المائة من جميع الأفراد المدنيين التابعين للبعثة المتكاملة، منهم ٩٠ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٧٩ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة و ٨٤ في المائة من الموظفين الوطنيين. وكانت النساء يشغلن ٢٦ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٤ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين.

تشديد المخيمات وتأمين طرق الإمداد

٨٢ - جرى نشر سريتين للقوافل القتالية في موبتي وغاو، بالإضافة إلى السريتين اللتين سبق نشرهما بالفعل، وذلك لتوفير قدرة معززة على حراسة القوافل اللوجستية لجميع طرق الإمداد الرئيسية للبعثة.

٨٣ - وواصلت البعثة المتكاملة صيانة جميع منشآتها ومخيماتها. وأحرزت أعمال البناء تقدماً في جميع المناطق. ويجري إيواء جميع المدنيين و ٩٥ في المائة من القوات في مبان جاهزة. ويجري توسيع المخيمات في موبتي لاستيعاب أفراد إضافيين. وتطلبت المحجمات المتكررة على البعثة إجراء عمليات تحديد منتظمة للمباني والخدمات والمرافق المتضررة.

البيئة

٨٤ - واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى تقليل أثرها البيئي إلى الحد الأدنى عن طريق تحسين معالجة المياه المستعملة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقامت البعثة ما مجموعه ١٠ محطات لمعالجة المياه المستعملة في باماكو وموبتي وميناكا وعاو. وتستطيع هذه المحطات إعادة تدوير ٣٠٠ ٠٠٠ لتر من المياه المستعملة يومياً، مما يقلل إلى حد كبير ما تستهلكه البعثة من مياه الشرب.

عاشرا - سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

٨٥ - وتواصلت الجهود من أجل تحسين سلامة وأمن أفراد البعثة المتكاملة، بوسائل منها تعزيز حماية مخيمات البعثة. وواصل الأفراد النظاميون تلقي التدريب في مجال الحد من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وخلال العام الماضي، ظلت تتحسن قدرة قوات البعثة المتكاملة على كشف الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، حيث عُثر على أكثر من ٥٠ في المائة من تلك الأجهزة وجرت إزالتها في عام ٢٠١٨، أي ما يقرب من ضعف نسبة الـ ٢٣,٥ في المائة المسجلة عام ٢٠١٧.

٨٦ - وأنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير استعراض إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، التي تتضمن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وأضفي الطابع اللامركزي على إجراءات الموافقة على عمليات الإجلاء خلال العمليات العسكرية المقررة سلفاً.

٨٧ - وفي سياق سعي البعثة إلى ردع الهجمات المحتملة عن طريق مقاضاة الجناة، قدمت البعثة الدعم اللوجستي والتقني والدعم بخدمات الاتصال إلى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل التحقيق في الهجوم الذي شُن على معسكر البعثة المتكاملة في أغيلهوك في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وشرعت البعثة في وضع إجراءات تشغيل موحدة لتعزيز عملية جمع الأدلة المهمة وإحالتها إلى الوحدة القضائية الخاصة.

٨٨ - وقد توفي في المجموع ١٢٢ فرداً من أفراد البعثة المتكاملة نتيجة أعمال كيدية منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠١٣.

حادي عشر - السلوك والانضباط

٨٩ - لم تُسجَل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد لمساعدة الضحايا ومنع الاستغلال والانتهاك، بوسائل منها تدابير الإنفاذ، والتدريب، وأنشطة التوعية لتعريف الأفراد والسكان المحليين بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتتوصل الجهود من أجل توسيع

نطاق توعية السكان المحليين بمسائل الاستغلال والاعتداء الجنسين من خلال الشبكات المجتمعية والتواصل مع الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني.

ثاني عشر - ملاحظات

٩٠ - إن الجهود التي يبذلها الرئيس كيتا وحكومته لإعطاء الأولوية لعملية مراجعة الدستور تشهد على التزام الأطراف المالية المتحد بتنفذ الاتفاق وتركيزها الإضافي على ذلك منذ إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٨. ومراجعة الدستور خطوة لا غنى عنها لتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية الحاسمة المتوخاة في اتفاق السلام. فهذه الإصلاحات ستضع الأسس اللازمة لدولة موحدة ومالي تنعم بمزيد من السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، أرحب باستئناف الحوار بين الرئيس كيتا والسيد سيسي. فالجهود المشتركة وحدها هي التي ستذلل العقبات العسيرة التي تواجه مالي حالياً.

٩١ - وستضطلع لجنة الخبراء والإطار الاستشاري الوطني الذي أنشأته الحكومة في وقت سابق من عام ٢٠١٩ بدور أساسي في صياغة مقترحات إصلاحية ملموسة ومجدية، تمسحاً مع اتفاق السلام ومراجعة آراء شعب مالي ومجتمعاته المحلية. وأكرر دعوتي جميع القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني في مالي إلى المشاركة بنشاط في هذه المداولات المهمة والمساهمة فيها بشكل بناء. وأشجع الحكومة على مواصلة الاعتماد على الدروس المستفادة من محاولات الإصلاح الدستوري الفاشلة السابقة، مع ضمان إجراء عملية مراجعة دستورية شاملة وشفافة. وسيواصل مثلي الخاص العمل مع جميع الأطراف لضمان معالجة الخلافات عن طريق الحوار.

٩٢ - وما زلت قلقاً بشأن الحالة الأمنية في مالي وبيئة التهديدات المعقدة التي ما زالت البعثة المتكاملة تعمل فيها. وعلى الرغم من هذه التحديات، إني مقتنع بأن البعثة المتكاملة تواصل القيام بدور حاسم في دعم الحكومة والأطراف من أجل تنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاق، مع توفير الدعم الأساسي للسلطات الوطنية في التصدي للتحديات الرهيبة ومنع الجماعات المسلحة المتطرفة من السيطرة على المناطق الشمالية من مالي حيث يقل وجود سلطات الدولة أو ينعدم. وإني فخور بحفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة الذين يواصلون تنفيذ ولاية البعثة في ظل ظروف بالغة الصعوبة وببذل تضحيات كبيرة والتعرض لخطر شخصي كبير. وأدين بأشد العبارات استمرار الهجمات التي تستهدف المدنيين الأبرياء وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن المالية والشركاء الدوليين.

٩٣ - وأشعر بحزن عميق لوفاة ١٨ فرداً من قوات حفظ السلام التابعين لتشاد وسري لانكا وغينيا، قضوا نحبهم في عام ٢٠١٩ نتيجة أعمال كيدية. وأعرب عن تعازي القلبية لأسر الفقيد وحكوماتهم ولشعوب بلدانهم. وإن الأعمال الإرهابية أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها. وأدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لمساعدة حكومة مالي، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجيش الفرنسي في جهود مكافحة الإرهاب. وأدعو أيضاً جميع الأطراف إلى رفض أعمال الإرهاب ومكافحتها، بغض النظر عن دوافعها. وتمسحاً مع التزامات الأمانة العامة، فإنها تواصل بذل قصارى جهدها في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي وضعتها، من أجل تحسين سلامة وأمن الأفراد وحماية حفظة السلام في هذه البيئة التشغيلية الصعبة، ودعم السلطات القضائية المالية في التحقيق في تلك الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وأكرر دعوتي البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى التقيد بالتزاماتها وضمان توفير ما يكفي من المعدات والحماية لوحدها التي تنشر في مالي. وأكرر أيضاً دعوتي الجماعات

المسلحة الموقعة في شمال مالي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع الهجمات ضد المدنيين، وقوات الدفاع والأمن المالية، وحفظه السلام التابعين للبعثة المتكاملة وشركائها.

٩٤ - وإني قلق بشكل خاص من استمرار تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي والزيادة المقلقة في عدد القتلى في صفوف المدنيين. فتزايد وجود الجماعات المسلحة المتطرفة وهجماتها وتساعد العنف المجتمعي وزيادة مجموعات الدفاع عن النفس المنتسبة إلى شتى المجتمعات المحلية، مسائل تساعد على تهيئة وضع ينذر بالانفجار يتحمل فيه المدنيون وطأة العنف. وقد وصل العنف إلى مستويات غير مسبوقة، تتجاوز إلى حد كبير قدرة آليات تسوية المنازعات التي مر عليها قرن من الزمن. وأدعو الحكومة إلى تكثيف جهودها لمعالجة الحالة السائدة في الوسط بدعم من المجتمع الدولي، بوسائل منها تنفيذ خططها الأمنية المتكاملة الخاصة بالوسط.

٩٥ - غير أن الحلول الطويلة الأجل لوقف العنف في الوسط حلول ذات طابع سياسي ويجب أن تفتقر بمبادرات تعزز العدالة والمصالحة. لذلك أدعو الحكومة إلى تكثيف الجهود من أجل تقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة. وأشيد بجهود الحكومة الرامية إلى بدء مبادرات لنزع السلاح السلمية في وسط مالي. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم ضمان التمييز بوضوح بين هذه المبادرات المحددة الأهداف جغرافيا والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي حُدِّثت معاييرها بموجب الاتفاق. فبالإبلاغ عن هذا الفرق سيساعد على التعامل مع التوقعات وتجنب الالتباس في أوساط السكان. وإنني أشجع الحكومة على النظر في اتباع نهج للحد من العنف المجتمعي، بما في ذلك برامج لمنع التجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة وإدارة الأسلحة والذخيرة، وهي نهج تقف البعثة المتكاملة بالفعل على أهبة الاستعداد لدعمها.

٩٦ - وما زالت حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية مبعث قلق. وأرحب بعزم الحكومة على مقاضاة مرتكبي المذبحة التي ارتكبت في كولوغون - بيل في ١ كانون الثاني/يناير، حيث قُتل ٣٧ مدنياً، مما أسفر عن اعتقال ١٤ شخصا. ويجب الاستجابة على نحو مماثل فيما يتعلق بالحالات العديدة لانتهاكات حقوق الإنسان المؤثقة في الوسط، في منطقة ميناكا، وفي منطقة غورما. وفي هذين الموقعين، ارتكبت جماعات الدفاع عن النفس والجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة عدة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وسيكون من المهم كذلك تكثيف الجهود من أجل معالجة الحالة الإنسانية. فما زال ١٢٣ ٠٠٠ شخص على الأقل مشردين في مالي. وهذا العدد أكبر بثلاث مرات من العدد المسجل منذ عام ٢٠١٨، وفي الوقت نفسه يعاني أكثر من مليون شخص من محدودية سبل الحصول على الخدمات الأساسية أو انعدامها، بسبب القيود الأمنية، ضمن عوامل أخرى.

٩٧ - وفي الختام، أود أن أثني على ممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، على القيادة المتميزة التي أبداهما، وأعرب عن تقديري لأفراد منظومة الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين في مالي على جهودهم التي لا تكل وما يبذلونه من تضحيات في ظل بيئة من أصعب البيئات. وأعرب عن امتناني إلى الجزائر، باعتبارها الوسيط الرئيسي، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى والجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين على التزامهم الثابت بتحقيق السلام في مالي وما يقدمون من دعم قيم في سبيل ذلك.

